أكد لدى افتتاح المؤتمر الصناعي الثالث أن التعليم الجيد قاطرة مسيرة التنمية المستدامة في كل المجتمعات

الحجرف: خطة التنمية تضمنت إجراءات عديدة تهدف إلى الإصلاح السريع

كبار الشخصيات متقدمين الصفوف الأولى خلال المؤتمر (سعود سالم)

د.نايف الحجرف عقب توقيع الاتفاقية مع حسين الخرافي

قال وزير التربية والتعليم العالي ووزير المالية بالوكالة د.نايف الحجرف على هامش افتتاحه أمس للمؤتمر الصناعي الثالث بعنوان «التعليم في خدمة الصناعة» والذي تمحور حول الإستراتيجية التعليمية وتوجهاتها في توفير التخصصات الصناعية، إنه يجب التركيز على الجانب الأساسي من العلاقة الوثيقة بين التعليم من ناحية وتحقيق النهضة المجتمعية الشاملة في جميع قطاعات الدولة وخاصة القطاع الصناعي بشكل خاص.

وأكد على ان العلاقة بينهما تبادلية وتوجب على طرفيها ان يتواصلا ويتعاونا ويشعر كل منهما بمسؤوليته عن توفير كل مقومات النجاح المأمول الذي يتطلع اليه الطرفان وليس جديدا ان نؤكد على ان التعليم الجيد هو القاطرة التي تقود مسيرة التنمية المستدامة في كل المجتمعات.

وأضاف قائلا: ان التعليم في المجتمعات الواعية يحظى بدعم المجتمع الدائم من مؤسسات وهيئات اقتصادية وصناعية ودعم مادي ومعنوي لإعداد ما يلزم من البحوث والدراسات التي تسهم في تحسين مخرجاته وحسن اعدادها بما يلبي حاجات سوق العمل ومتطلباته المتسارعة وفق معطيات العلم والتكنولوجيا والتطورات المتلاحقة في مضمار التنافس العالمي وفي هذه الرعاية الشاملة والاهتمامات المجتمعية بالتعليم ما يؤكد الاحساس الصادق والوعي العميق بأهميته.

وأشار الى ان استراتيجية التعليم في الكويت من 2005ـ 2025 قد عنيت بتطوير التعليم وفق متطلبات العصر والحاجة المجتمعية حيث تضمنت عددا من الاشارات المهمة المتصلة بمحور هذا المؤتمر.

وأكد على ضرورة الحاجة الى تعديل قيم العمل لكي تكون أكثر تركيزا على الوظائف الإنتاجية والعمل في القطاع الخاص بدلا من الإقبال على الوظائف الحكومية الإدارية وذلك في إطار الغاية الإستراتيجية في ترسيخ مفهوم إنتاج الثروة والحفاظ على البيئة وموارد البلاد وما يتصل بها ايضا من التأكيد على ان العنصر البشري الوطني هو مصدر الثروة للمجتمع الكويتي ماديا ومعنويا والتأكيد على قيم العمل المنتج ومهاراته التي يجب ان تتوافر لدى كل عامل في موقع عمله والتدريب عليها اثناء الحياة المدرسية.

الخرافي: نأمل إحداث التغيير المطلوب في هيكل الناتج الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

المجدلي: برنامج تدريبي متكامل لدعم العمالة الوطنية في القطاع الصناعي

وأوضح ان هذه الإستراتيجية تضمنت الأهداف المتعلقة بإتاحة الفرصة من خلال المناهج لانتقال المتعلم لمسارات موازية للتعليم والتدريب خارج اطار نظام التعليم العالي.

كما تضمن برنامج العمل الحكومي لوزارة التربية للسنوات من 2009 ـ2013 مشاريع السياسة الاولى في هذا البرنامج ليشمل التعليم الفني والتقني والرياضي بالإضافة الى مدارس المتفوقين.

وبين ان خطة التنمية السنوية الثالثة 2012ـ2013 تضمنت إجراءات عديدة تستهدف الإصلاح الاقتصادي السريع الذي تحتاج اليه الكويت في مسيرة تقدمها بخطى متتابعة لمواجهة تحديات المستقبل وهذه كلها مؤشرات ايجابية تبين الرؤية الصحيحة لما يجب ان تكون عليه مسارات التعليم في هذا العصر حيث نسترشد بتوجيهات القيادة السياسية العليا المعنية بالتنمية البشرية من خلال التعليم.

وأوضح ان الاستثمار الحقيقي ليس في الاقتصاد وإنما هو في الكادر البشري من خلال التعليم وفقا لقول سمو الأمير «لا جدال في ان ثروتنا الحقيقية تكمن في شبابنا فهم أصحاب الحق الذي لا ينازع في العلم والمعرفة».

بالإضافة الى مذكرة التفاهم التي أخذها الاتحاد مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لدعم مسيرته.

من جانبه بين رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ان هذا المؤتمر الذي اتخذ «التعليم في خدمة الصناعة» عنوانا له، يحظى بأهمية بالغة الاثر في التنمية المجتمعية المستدامة، وهي علاقة التعليم بالصناعة، مستهدفا استعادة ثقافة مجتمعنا الكويتي القديم التي ارتكزت على المثابرة والعمل واحتراف كافة الحرف والمهن التي تشكل كيان المجتمع العامل المنتج لا المجتمع المستهلك المعتمد على غيره، وذلك قبل عصر النفط.

وأعرب عن تطلعه إلى تزاوج بين التعليم بمفهومه المعاصر ومنطلقاته الوظيفية والخدمية للمجتمع، وبين الصناعة التي هي أهم الدعامات الأساسية لنهضة وطننا العزيز الذي نشعر دائما بأفضاله التي تطوق أعناقنا، ونرغب في إسهام فاعل منا في تنمية وطننا الحبيب.

وأكد على ان الإصلاح الاقتصادي الحقيقي السريع الذي تستهدفه خططنا التنموية يتحقق بتوفير ما تحتاج إليه الكويت للتقدم إلى الأمام وما يمكنها من مواجهة تحديات المستقبل.

من جانبه أشاد أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي بدور اتحاد الصناعات الكويتية في دعم العمالة الوطنية لتحقيق مسيرة البرنامج، وذلك بحث العمالة الوطنية على العمل بالجهات غير الحكومية وتحقيق التوجهات العامة لخطة التنمية وأهداف برنامج عمل الحكومة ورؤية البرنامج الرامية إلى جعل القطاع الخاص هو الموظف الأكبر للعمالة الوطنية.

وقال ان التوقيع اليوم على مذكرة تفاهم بين البرنامج واتحاد الصناعات الوطنية، واتحاد الصناعات الكويتية، يعطي دفعة ومصداقية عمل تؤتي ثمارها خلال الفترة المقبلة.

وأضاف المجدلي أن للاتحاد دورا كبيرا في تشجيع العمالة الوطنية للاتجاه نحو العمل الصناعي من خلال تحفيزهم ماديا ومعنويا، حيث لم يدخر الاتحاد جهدا في دعم أصحاب المصانع والعاملين بها، مضيفا ان الاتحاد سيقوم بإعداد برامج تدريبية لطلبة الفصل الدراسي الأخير للمعاهد والكليات في الشركات والمؤسسات الصناعية التي تخدم تخصصاتها القطاع الصناعي.

وأشار المجدلي إلى أن البرنامج والاتحاد قد اتفقا على التعاون المشترك لتحقيق البنود التالية:

1ـ دعم العمالة الوطنية وحثها على العمل بالقطاع الصناعي الخاص.

2ـ بذل الطرف الأول للجهد اللازم نحو احتساب الفئة المستهدفة من طلبة الفصل الدراسي الأخير للمعاهد والكليات التي تخدم تخصصاتها القطاع الصناعي ضمن النسب المقررة للعمالة الوطنية الواجبة لدى الشركات والمؤسسات التي يتدربون لديها عمليا.

3ـ توفير جميع السبل الهادفة إلى صرف مكافآت التدريب المقررة للفئة المستهدفة من طلبة الفصل الدراسي الأخير للمعاهد والكليات التي تخدم تخصصاتها القطاع الصناعي وذلك وفقا للشروط الواردة تفصيلا بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2004 بشأن تدريب طلبة المدارس والجامعات والقرار الوزاري رقم 1 لسنة 2004 بشأن قواعد تدريب طلبة المدارس والجامعات.

من جانبه قال الأمين العام لمجلس الجامعة التركية المشترك د.محيي الدين آتمان انه منذ بداية القرن التاسع عشر اصبحت الجامعات تشكل عنصرا أساسيا في انتاج التطوير العلمي حيث اصبحت الصناعة تلعب دورا كبيرا في توفير التكنولوجيا الحديثة ونمو الاقتصاد الأمر الذي يجعل معه أولويات الصناعة تعتمد على التعليم المتميز واحتياجات سوق العمل ومدى التعاون بينهما من أجل تخريج جيل قادر على الوقوف على حاجة المجتمع.

وشدد على الدور الذي تلعبه الحكومات في تشجيع تقديم التسهيلات لتحقيق التعاون بين التعليم والصناعة عبر توفير مصادر التمويل المناسبة لعمل الأبحاث والدراسات العلمية، حيث تكمن أهمية التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في مواجهة التحديات والوقوف على المتطلبات المجتمعية الصناعية التي ترتقي بالمجتمع.

وأوضح ان المقومات التعليمية تعتبر مهمة لنقل التكنولوجيا بين قطاعي التعليم والصناعة كما تنتقل المعرفة العلمية للاحتياجات التجارية.

من جانبه، قال رئيس الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية بدولة الإمارات العربية المتحدة طاهر الطاهري ان التنمية الصناعية في الخليج العربي وفرت مع بدايات القرن العشرين جميع الوسائل للنهوض بالقطاعات الصناعية المختلفة حيث اعتمدت الصناعة في الخليج سابقا على الحرف البسيطة، ولكن ومن خلال الرؤى الاستراتيجية لحكومات دول الخليج شهدنا في الآونة الأخيرة نهضة صناعية كبيرة في كل انواع الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات التي كانت دول الخليج المستورد الأكبر لمنتجاتها.

● أحمد يوسف

7,4 ملايين دينار أرباح «الخليج للتأمين» في 9 أشهر

خالد الحسن

أعلنت شركة الخليج للتأمين امس عن تحقيق صافي ربح بقيمة 7,4 ملايين دينار (26,4 مليون دولار) أو 40,47 فلسا للسهم الواحد، وذلك للأشهر التسعة الأولى من عام 2012 بارتفاع نسبته 28٪ بالمقارنة مع ربح بقيمة 1,6 مليون دينار (5,8 ملايين دولار) للفترة المقابلة من العام الماضي.

وارتفعت حقوق المساهمين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 بنسبة 10٪ أو 6,5 ملايين دينار (23,1 مليون دولار) لتصل إلى 73 مليون دينار (259,4 مليون دولار) كما في نهاية 30 سبتمبر 2012 بالمقارنة مع 66,5 مليون دينار (236,3 مليون دولار) كما في 31 ديسمبر 2011، وذلك بعد توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 20٪ نقدا و5٪ أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011. كما حقق صافي الاحتياطيات الفنية للشركة ارتفاعا بقيمة 8 ملايين دينار وبنسبة 10٪ ليصل إلى 88,2 مليون دينار (313 مليون دولار) كما في نهاية سبتمبر 2012 بالمقارنة مع 80,2 مليون دينار (285 مليون دولار) كما في 31 ديسمبر 2011 وهو ما يدعم الأنشطة التشغيلية للشركة ويحمي حقوق حملة وثائقها وبالتالي يعزز من قدرة الشركة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل.

كذلك، ارتفع مجموع الميزانية ليصل إلى 300,8 مليون دينار(1,1 مليار دولار) كما في 30 سبتمبر 2012 بزيادة قدرها 34 مليون دينار (120,7 مليون دولار) ونسبتها 13٪ بالمقارنة مع السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الخليج للتأمين خالد سعود الحسن: «تعكس نتائجنا للربع الثالث من هذا العام النمو الذي حققته الشركة على صعيد الأرباح الفنية وربحية الاستثمار ما يعزز قدرة الشركة على حماية أصولها وحقوق مساهميها. كما يتماشى ذلك مع سعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا».

الهاجري: الكويت بحاجة ماسة لحوكمة القطاع الحكومي

جانب من ورشة العمل

أكد الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي مناف الهاجري انه من الضروري أن يكون القطاع الحكومي بكل جوانبه مواكبا للتطورات والتعقيدات المتمثلة في الحياة العامة التي نشهدها اليوم.

وقال: «نحن بحاجة ماسة اليوم وفي الفترة الحالية خاصة لحزمة من الإصلاحات، ونأمل من صاحب السمو أن يهدي الشعب الكويتي حزمة من الإصلاحات في هذه المجالات، تتعلق بحوكمة القطاع الحكومي وقياس الأداء ودرجة الشفافية ووضوح آلية اتخاذ القرار بالأجهزة الحكومية، ومن هنا نصل إلى اتفاق بين القطاعات أن هناك نهاية للتوظيف في القطاع الحكومي وان أساس التوظيف هو القطاع الخاص الذي آخذ في النمو ويحظى بدعم الدولة وبعيد عن الحساسيات السياسية واستخدام المال العام مادمنا نحن نتعامل بشكل واضح في الشركات»، جاء ذلك خلال ندوة «نحو الحرية في تحقيق الازدهار» التي نظمها اتحاد الشركات الاستثمارية.

وأضاف: «ان الحل المناسب لكل الإخفاقات التي شهدناها في القطاعات المختلفة مثل الصحة والتعليم يكمن في إقرار حزمة حقيقية من الإصلاحات تتضمن حوكمة القطاع الحكومي».

واعتبر الهاجري أن الحراك الذي تشهده الكويت يعتبر حراكا ايجابيا تتميز به الكويت، ويفتح الباب أمام الإصلاحات.

إلى جانب ذلك، قال مدير مكتب البنك الدولي في الكويت لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتور بسام رمضان إن البنك يدعم الحكومة الكويتية في مساعيها الرامية لتعزيز القطاع الخاص من نواح عديدة منها تحسين المناخ المالي وتنظيم العلاقات بين القطاعين العام والخاص من حيث النظم والقوانين التشريعية المتعلقة بالإفلاس والاستثمار والديون، فضلا عن إعداد البنك دراسة عن هذا الموضوع من خلال ورشة عمل نظمها لهذا الغرض وخرجت بنتائج تقول إن هناك تعقيدات بسبب بعض القوانين التي لا تسهل فرص نمو القطاع الخاص، ومنها ما يتعلق بالعمل والتوظيف في القطاع العام، وهو أمر لا يساعد أبدا على تنشيط القطاع الخاص في هذا المضمار نظرا لما ينطوي عليه من إغراءات وحوافز للمواطنين لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها.

فيما أوضحت المسؤولة الاقتصادية عن قطاع التنمية البشرية في البنك الدولي بريكسي، أن فرص العمل تمثل المعيار الأول لتطور القطاع الاقتصادي في الكويت والعالم، مشيرة إلى أن خلق الوظائف مسألة جوهرية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، و أن دول المنطقة تعاني اليوم من عدم قدرة القطاع العام على التوسع بشكل أكبر مما هو عليه اليوم، و أنه من الضروري اليوم مساعدة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جيدة.

وقالت إن القطاع العام في الكويت هو الوجهة المفضلة للعمل لدى المواطنين فيها، وأن تشغيل الكويتيين في القطاع الخاص آخذ في التنامي تدريجيا، حيث تشهد الكويت مشاركة 60٪ من الشباب بين أعمار 15 و64 عاما في القوى ونحو 50٪ من الإناث في العمل في القطاع الخاص في حين أن النسبة الباقية لا تشارك بأية نشاط اقتصادي، وذكرت بريكسي أن متوسط أجور الكويتيين في القطاع العام يصل إلى 725 دينارا للرجال و511 دينارا للإناث، أما في القطاع الخاص فيصل متوسط أجور الكويتيين إلى 684 دينارا للرجال مقابل 436 دينارا للإناث، وأن النساء يكسبن أجرا مدنيا ويعتمدن أكثر على وظائف القطاع العام بالرغم من تمتعهن بنفس المهارات الموجودة لدى الرجال ويملكن مستوى تعليميا أفضل.

وأضافت أن المنطقة تعاني من وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمحدودة التي تعاني من الابتكار المحدود، كما تعاني من كون الأنشطة تؤدي إلى قسمة مضافة متدنية لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

● مدحت فاخوري

تقرير البورصة اليومي

عمليات بيع لجني الأرباح أعادت اللون الأحمر للسوق

تباين اداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في جلسة تعاملات أمس، حيث سيطرت عمليات البيع على عدد من الاسهم الرخيصة بهدف جني الارباح وذلك في أعقاب الارتفاع الكبير الذي شهده السوق في جلسة أول من أمس تفاعلا من مرور مسيرة كرامة وطن 2 بسلام، وكان المؤشر السعري قد تعرض للانخفاض بمقدار 30,2 نقطة ليتراجع إلى مستوى 5712,4، كذلك تراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,49 نقطة ليصل إلى مستوى 405,3 نقاط، فيما شهد مؤشر كويت 15 ارتفاعا بقدر طفيف أقل من نصف نقطة ليستقر عند مستوى 983,9 نقطة.

واتسمت جلسة أمس بالتذبذب الواضح في الأداء، حيث استهل السوق تعاملاته على استكمال الارتفاعات التي بدأها في جلسة اول من امس، ولكن بعد مرور قرابة الساعة بدأت مؤشرات السوق تتجه للانخفاض جراء التوسع في عمليات البيع بهدف جني الارباح بعد الارتفاعات الكبيرة لعدد من الاسهم خاصة الرخيصة، حيث جنحت أكثر الأسهم التابعة للمجاميع للانخفاض ومنها أسهم تابعة لمجموعة الخرافي وايفا والمدينة وان كان سهم المدينة واصل ارتفاعاته لليوم الثاني، كما تراجعت اسهم عقارية منها أبيار وأدنك والمنازل، بالإضافة إلى تراجع الأسهم الخليجية النشطة وهي الإثمار وتمويل الخليج وانوفست والتي شهدت عمليات بيع بكميات كبيرة وخاصة سهم الإثمار الذي تراجع بالحد الادني بعد ان تصدر قائمة التداول أول من أمس من حيث القيمة وكميات التداول.

وفي المقابل كانت هناك عمليات شراء على بعض الأسهم المضاربية ومنها منشآت ورمال وبتروغلف وهو ما ساهم في تقليص خسائر المؤشر السعري إلى نحو 30 نقطة بعد ان تجاوزت الخسائر 45 نقطة هوت بالمؤشر إلى ما دون مستوى 5600 نقطة خلال التعاملات.

وعلى مستوى الأسهم القيادية فاتسم أداؤها بالهدوء الشديد وسط حالة من الترقب لمجمل الأوضاع السياسية، وكان الدخول عليها باستحياء شديد وهو ما تجلى في ضعف كميات التداول بشكل كبير خاصة على الأسهم البنكية، وساهمت ارتفاعات أسهم مثل المباني واجيليتي في تحول مسار مؤشر كويت 15 من حال الانخفاض إلى ارتفاع قبل الإقفال، وهو ما أدى إلى حالة من التفاؤل بأوضاع السوق على المدى القريب خاصة ان هذا المؤشر الذي واصل ارتفاعاته لليوم الثاني يقيس أداء أكبر 15 شركة في السوق من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية.

ومن المتوقع ان يواصل السوق اداءه على وتيرة التذبذب خلال الجلستين المبقيتين من الاسبوع الجاري في ظل استمرار حالة الترقب لتطورات الأوضاع السياسية من ناحية، ونتائج الشركات في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي من ناحية أخرى.

وتراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 30,2 نقطة ليصل إلى مستوى 5712,44 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,53٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,49 نقطة ليستقر عند مستوى 405,33 نقاط بنسبة انخفاض 0,12٪، فيما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,48 نقطة ليغلق عند مستوى 983,93 نقطة بارتفاع نسبته 0,05٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 321,5 مليون سهم نفذت من خلال 5177 صفقة قيمتها 24,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة بلغت 5,7٪، كما تراجعت الصفقات بنسبة 14٪، وكذلك تراجعت القيمة الإجمالية بنسبة 2,2٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 8,6 ملايين دينار بنسبة تشكل 34,65٪ من الإجمالي، تصدرها سهم الإثمار لليوم الثاني على التوالي، وذلك من خلال 2,5 مليون دينار تمثل 10,04٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 50,4٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم الإثمار من خلال 53,04 مليون سهم تشكل 16,4٪ من إجمالي التداولات.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

30.2
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,53٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,49 نقطة بنسبة 0,12٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,48 نقطة بنسبة ارتفاع 0,05٪.

321.5
مليون سهم تم تداولها بقيمة 24,9 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 34,5٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم الإثمار على 10,04٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع النفط والغاز بواقع 6,5 نقاط، وتراجعت مؤشرات 4 قطاعات تصدرها قطاع الخدمات المالية بمقدار 5,2 نقاط.

السفير ضرار التويجري يبحث آفاق التعاون مع وزير الصناعة والمناجم والطاقة الكمبودي

كوالالمبور ـ كونا: بحث سفير الكويت لدى مملكة كمبوديا ضرار التويجري آفاق التعاون مع وزير الصناعة والمناجم والطاقة بكمبوديا سوي سيم وذلك بحضور السكرتير الثالث لدى السفارة عبدالله المهنا.

وقال التويجري لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عبر الهاتف اليوم انه ابدى تطلعه الى المزيد من التعاون وتعزيز العلاقات الطيبة بين البلدين في مجالات الطاقة والصناعة لاسيما في ظل ما تتمتع به مملكة كمبوديا من ثروات طبيعية مثل الاخشاب والاحجار الكريمة والمعادن والنفط والغاز.

واضاف ان كمبوديا تمتلك ميزة الانهار التي توفر توليد الطاقة الكهرومائية والتي تعتبر عصب الحياة الصناعية والاقتصادية لافتا الى ان الوزير الكمبودي ابدى حرصه على قيام المستثمرين الكويتيين بالدخول الى الاسواق الكمبودية للاستثمار في المجال الصناعي والزراعي وفي قطاع الطاقة والمعادن. واشار التويجري الى انه توجد في كمبوديا حاليا شركات صينية ويابانية تستثمر في مجالات عدة لاسيما في مجال مزارع المطاط التي تنتشر بمساحة كبيرة تقدر بـ 120 الف هكتار. وأوضح ان سيم اكد ان بلاده تعاني نقص رؤوس الاموال للاستثمار في قطاع الطاقة وبخاصة في مجال توليد الطاقة الكهرومائية.

وبين التويجري ان تكلفة انتاج الطاقة الكهرومائية تعتبر مرتفعة نسبيا وبطاقة تقدر بـ 10 آلاف ميغا وات لافتا الى رغبة الحكومة الكمبودية في توليد المزيد في المستقبل للتوسع في المجال الصناعي وخفض سعر الكهرباء.